قضايا في القانون الجوي

إلى أبنائي وبناتي طلبة الفرقة الرابعة : هذه نماذج من القضايا في القانون الجوي على سبيل الاسترشاد.

مع أطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح ،،،

الدكتور مصطفى البنداري أبوسعده

>>>>><<<<<<<<<<<<<<<<<<<<<>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>>><<<<<<<<<<<<<<<<<<<<<<<<<<<<

قضية رقم (١)

تمتلك شركة مصر للطيران (٦) طائرات، وقامت باستئجار طائرة للقيام برحلة جوية من مطار القاهرة الدولي إلى مطار شارل ديجول بفرنسا، وقبل الإقلاع وحال تأهب الطائرة للسفر طلب أحد دائني الشركة الحجز على الطائرة لاستيفاء مقابل تزويد الطائرة بالوقود، ثم ما أن أقلعت الطائرة إلا واصطدمت بطائرة أخرى فسقط بعض أجزائها في البحر وفي البر مما تطلب تدخل طائرة أخرى لمساعدتها وإنقاذها، ونتيجة لذلك تحملت الطائرة بالديون الآتية:

١-مكافأة مستحقة عن إنقاذ أحد الركاب بعد التصادم.

٢-تعويض عن أضرار ألحقتها الطائرة بمالك الأرض التي سقطت عليها.

٣-تعويض عن مصاريف استثنائية أُنفقت للحفاظ على الطائرة من الخطر المُحدق بها.

٤-مصاريف أنفقها أحد الدائنين لإثبات حقه تجاه مالك الطائرة.

٥-مصاريف إنقاذ الطائرة ذاتها من جراء التصادم.

٦-مصاريف أنفقها أحد الدائنين لتعيين حارس على الطائرة تمهيداً لبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين.

٧-مقابل رهن رسمي على الطائرة لصالح بنك مصر تم قيده في السجل بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٨.

٨-مصاريف استشكال في التنفيذ رفعه أحد الدائنين لوقف بيع الطائرة.

٩-مقابل توريد أجهزة وأثاث منزلي لمستأجر الطائرة.

المطلوب: أولاً: تحديد الحقوق الممتازة والحقوق غير الممتازة.

ثانياً: ترتيب الحقوق الممتازة فقط.

ثالثاً: ترتيب الحقوق الممتازة وغيرها من الحقوق العينية والديون العادية الأخرى.

قضية رقم (٢)

تمتلك شركة مصر للطيران (٦) طائرات، وقامت باستئجار طائرة للقيام برحلة جوية من مطار القاهرة الدولي إلى مطار شارل ديجول بفرنسا، وقبل الإقلاع وحال تأهب الطائرة للسفر طلب أحد دائني الشركة الحجز على الطائرة لاستيفاء مقابل تزويد الطائرة بالوقود، ثم ما أن أقلعت الطائرة إلا واصطدمت بطائرة أخرى فسقط بعض أجزائها في البحر وفي البر مما تطلب تدخل طائرة أخرى لمساعدتها وإنقاذها، ونتيجة لذلك تحملت الطائرة بالديون الآتية:

١-مصاريف أنفقها قائد الطائرة لإصلاح الطائرة وتزويدها بالوقود.

٢-مصاريف إنقاذ جزء من الطائرة سقط في البحر.

٣-مقابل رهن رسمي على الطائرة لصالح البنك الأهلي تم قيده في السجل بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٨.

٤-تعويض عن أضرار ألحقتها الطائرة بأشخاص سقط عليهم أجزاء من الطائرة ولم يحصلوا على تعويض التأمين.

٥-تعويض عن أضرار ألحقتها الطائرة بالعقارات المجاورة للمطار نتيجة التحليق بارتفاعات منخفضة (أضرار التحليق والضجيج).

٦-تعويض أضرار ألحقتها الطائرة بأشخاص على الأرض وحصلوا على تعويض التأمين نتيجة لذلك.

٧-رسوم مغادرة المطار التزمت بها الطائرة بعد تأهبها للسفر وقبل تقديم طلب الحجز عليها.

٨-مقابل رهن رسمي على الطائرة لصالح بنك القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٨ ولم يُقيد في سجل الطائرات.

المطلوب:

أولاً: تحديد الحقوق الممتازة والحقوق غير الممتازة.

ثانياً: ترتيب الحقوق الممتازة فقط.

ثالثاً: ترتيب الحقوق الممتازة وغيرها من الحقوق العينية والديون العادية الأخرى.

قضية رقم (٣)

إذا آلت إلى شركة مصر للطيران بمناسبة رحلة الطائرة من مطار القاهرة الدولي إلى مطار شارل ديجول بفرنسا المبالغ الآتية:

١-أجرة نقل البضاعة المشحونة على متنها.

٢-إعانة من الحكومة لمساعدة الشركة.

٣-أجرة نقل الركاب.

٤-تعويض من شركة التأمين نتيجة حادث الطائرة.

٥-مقابل بيع حطام الطائرة.

٦-مقابل بيع طائرة أخرى مملوكة للشركة.

٧-مكافأة إنقاذ طائرة أخرى كانت معرضة للخطر.

٨-مقابل بيع قطع غيار من طراز الطائرة التي نتج عنها الحادث.

المطلوب:

تحديد ما يدخل وما يُستبعد من محل الامتياز.

قضية رقم (٤)

تمتلك شركة مصر للطيران (٦) طائرات، وقامت باستئجار طائرة للقيام برحلة من مطار القاهرة الدولي إلى مطار شارل ديجول بفرنسا. وقبل الإقلاع، وحال تأهب الطائرة للسفر، طلب أحد دائني الشركة الحجز على الطائرة لاستيفاء مقابل تزويد الطائرة بالوقود، ثم ما لبثت الطائرة أن أقلعت إلا وصطدمت بطائرة أخرى، فسقط بعض أجزائها في البحر وفي البر، مما تطلب تدخل طائرة أخرى لمساعدتها وإنقاذها. ونتيجة لذلك تحملت الطائرة بالديون الآتية:

١- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مكافأة إنقاذ أحد الركاب بعد التصادم.

٢- (٥٠٠٠) آلاف جنيه تعويض عن أضرار ألحقتها الطائرة ذاتها بمالك الأرض التي سقطت عليها ولم يحصل على تعويض.

٣- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مقابل رهن على الطائرة لم يُقيد في سجل الطائرات.

٤- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مصاريف أنفقها أحد الدائنين لإثبات حقه تجاه الشركة.

٥- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مصاريف استثنائية أُنفقت في شهر سبتمبر للحفاظ على الطائرة من الخطر المُحدق بها.

٦- (٥٠٠٠) آلاف جنيه رسوم مغادرة المطار بعد تأهب الطائرة للسفر.

٧- (٥٠٠٠) آلاف جنيه تعويض أضرار أحقتها الطائرة بملاك العقارات المجاورة نتيجة التحليق والضجيج.

٨- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مكافأة إنقاذ الطائرة ذاتها في شهر أكتوبر.

٩- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مقابل توريد أجهزة منزلية لمستأجر الطائرة.

١٠- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مقابل رهن رسمي على الطائرة تم قيده في شهر مايو ٢٠١٦.

١١- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مقابل مصاريف أنفقها أحد الدائنين لتعيين حارس على الطائرة تمهيداً لبيعها وتوزيع ثمنها على الدائنين.

١٢- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مقابل رهن رسمي على الطائرة تم قيده في شهر أغسطس ٢٠١٦.

١٣- (٥٠٠٠) آلاف جنيه مقابل توقيع أحد الدائنين الحجز التحفظي على الطائرة.

فإذا كان ما حصلت عليه شركة الطيران المبالغ الآتية:

١- (١٠٠٠٠) آلاف جنيه إعانة من الحكومة.

٢- (١٠٠٠٠) آلاف جنيه مقابل بيع طائرة مملوكة للشركة.

٣- (١٠٠٠٠) آلاف جنيه مقابل بيع حطام الطائرة.

٤- (١٠٠٠٠) آلاف جنيه أجرة نقل الركاب والبضائع.

٥- (١٠٠٠٠) آلاف جنيه مقابل بيع قطع غيار من طراز الطائرة التي نشأ عنها الحادث.

المطلوب:

١- ترتيب الحقوق المذكورة.

٢- توزيع الديون على أصحاب الحقوق كل حسب درجته.

٣- بافتراض تعدد الحقوق من درجة واحدة كيف يتم التوزيع إذا لم يكف المبلغ المُخصص لها.

٤- بالنسبة لامتياز الدرجة الثانية: وبافتراض أن مُستحقاته ١٠٠٠٠ آلاف جنيه، ومُخصص له مبلغ ٧٠٠٠ آلاف جنيه).

إرشادات حل القضايا

أولاً: بالنسبة للديون:

١. تذكر جيداً تعداد الحقوق الممتازة، ودرجة كل حق منها.

٢. ترتيب الحقوق الممتازة كما نصت اتفاقية جنيف سنة ١٩٤٨ المتعلقة بالاعتراف الدولي بالحقوق الواردة على الطائرات، وكذلك قانون ١٩٧٦ المتعلق بالطائرات، بحيث تبدأ بالحقوق الممتازة الثلاثة الأولى، ثم يليها الرهن (إن وُجد)، ثم يليها الديون العادية.

٣. عند التوزيع تتساوى الديون الممتازة ذات الدرجة الواحدة، باستثناء امتياز الدرجة الثانية، حيث يُراعى قاعدة الترتيب العكسي.

٤. إذا تعددت الرهون الواردة على الطائرة، يجب التأكد من شهرها أي قيدها في السجل، وأن تكون الأولوية بحسب الأسبقية في تواريخ نشأتها.

٥. تحديد المبالغ المستحقة للديون المختلفة بالترتيب (ممتازة – رهن – عادي).

ثانيا: بالنسبة للحقوق التي تؤول إلى شركة الطيران:

١. تأكد من أن هذه الحقوق تدخل في محل الامتياز.

٢. تحديد المبالغ القابلة للتوزيع على الديون.

٣. إذا كانت الحقوق أكبر من الديون أو مساوية لها فليس في الأمر مشكلة. لكن عادة ما تكون المبالغ القابلة للتوزيع أقل من المبالغ المستحقة، عندئذ يجب أن يتم التوزيع بحسب الترتيب والأولوية.